

## المسألة الأخيرة:

هي الإشارة إلى الحل، وإن كان الحل في نظري لا يمكن أن يثبت فيه مثلي، فأنا والله أحوج إلى النقد والنصح، لكن لابد من الإسهام- ولو بمجرد رأي قابل للنقاش- ثم إن الحل ينبغي أن تتبناه جماعة المسلمين المتمثلة في علمائها وطلاب العلم فيها، أو طائفة منهم تنوب عن سائرهم وتتصدى للحل.

وأرى أن ترفع مثل هذه المشكلات المتعلقة بالدعاة والدعوات بعرض واف ومفصل لأهل العلم، ونعرضها على العلماء بأفرادهم ومؤسساتهم وبهيئاتهم في كل بلد بحسبه، ولا مانع أن جميع أحوال العالم الإسلامي تعرض على علماء بلد معين أو أكثر إذا روي أنهم هم الأمثل، وأن منهجهم هو الأسلم. لكن مع ذلك لابد- وقد طرح الموضوع- أن نسهم جميعاً في بيان بعض وجوه الخلل، ونقترح الحلول- وإن كانت قابلة للنقاش، وعليه فإني أرى أن من الحل لمثل هذه الظاهرة، وهي الفصل والجفوة المفتعلة بين العلماء والدعاة، أو بين العلم والدعوة ما يلي

يتلخص الحل إجمالاً:

بالالتفاف حول العلماء والصدور عن قولهم وتوجيههم، والتقفة في دين الله تعالى، و مناصحة ولادة الأمور، وطرح الشعارات وعقد الولاء على السنة والجماعة. أما تفصيلاً فأشير إلى الاقتراحات التالية:

أولاً: ضرورة اهتمام العلماء وطلبة العلم بهذا الأمر، دراسة ومعالجة، وأن تتفرغ طائفة من المشايخ من أهل العلم الشرعي وأهل الفقه في الدين لهذا، وتعكف على الحلول للنصح بها لهؤلاء الذين وقعوا فيها ومن ذلك: تأليف الكتب والرسائل التي تعالج هذه القضايا، والإسهام بالمقالات وغيرها في وسائل الإعلام المشروعة وغير ذلك.

ثانياً: أرى أنه لابد أن تنتقل طائفة من العلماء وطلاب العلم المؤهلين في البلاد الإسلامية، ليرشدوا الناس، ويرشدوا الدعاة وإن كان هذا هو خلاف الأصل، فالأصل أن العلماء يُسعى إليهم ويُسافر إليهم من أجل أن يؤخذ العلم عنهم، ولا يسعوا هم إلى الناس لكن أرى أنه لا مانع في هذه الظروف العصيبة، وفي هذا العصر والوضع الذي نعيشه، أن تسافر طائفة من العلماء وتنتقل إلى شتى أقاليم المسلمين، بل وحتى إلى البلدان غير الإسلامية التي يوجد بها مسلمون، ويوجد بها دعوة إلى الله.

لابد أن تتحمل طائفة من العلماء أعباء السفر والذهاب إلى أولئك بل وربما الإقامة بينهم، لتعليمهم أصول دينهم، ولإرشادهم فيما يجب أن يسترشد به في أمور دينهم ودنياهم، خاصة في أمور الدعوة، لأن ظروف المسلمين الآن لا تسمح بالتنقل والسفر من بلد إلى بلد إلا بصعوبة بالغة وبأخطار ومشقات لا يتحملها أغلب الناس. حيث صار التنقل من بلد الإسلام إلى بلد الإسلام يحتاج إلى إجراءات أصعب من التنقل في بلاد الكفار وإليها، وهو أمر واقع. فحسبنا الله ونعم الوكيل.

فمن هنا أقول تقديراً لهذه الظروف: لابد أن تسافر مجموعة من العلماء وطلاب العلم الذين عندهم فقه في الدين لإرشاد الدعاة والدعوات وعامة المسلمين، وحيداً لو أن بعض طلاب العلم احتسب الانتقال والإقامة الدائمة في البلاد التي هي أحوج إلى الفقه في الدين.

الثالث: يجب على جميع منتسبي الدعوات وخاصة الذين يتصدون للدعوة أن يتفقهوا في الدين، ويطلبوا العلم على أهلها وبالطرق الشرعية الصحيحة، وأن يكون هذا من مناهج الدعوات نفسها، بأن تكثر من الدروس الشرعية، ومن حلق الذكر ومن حلق العلم، ولا تمنع منسوبيها من تلقي العلم عن أهل الفقه في الدين، بل تسعى إلى دفعهم إلى ذلك تحقيقاً للخير الذي وعد الله به كما قال الرسول ﷺ "من يرد الله به خيراً، يفقه في الدين" (١)

رابعاً: إلغاء الولاء للجماعات والشعارات، وترك الانتماءات والعودة إلى الأصل الشرعي ونهج السلف بعقد الولاء على الإسلام والسنة والجماعة فحسب.

امساً: أرى ضرورة المناصحة المباشرة من كل من يرى خطأ في هذه الدعوات، ومن ذلك ما أشرت إليه و المناصحة المباشرة لكل من نراه أو نستطيع أن نتصل بهم ولو بالمراسلة. نعم تجب مناصحة هؤلاء الدعاة من كل مسلم يرى هذه الأخطاء ولا ينبغي له السكوت عليها، لأن هؤلاء الدعاة بل وعامة المسلمين لهم حق على كل من يرى انحرفاً أو خطأ فيهم وخاصة الأخطاء الخطيرة التي ربما تؤدي إلى الاختلاف والافتراق، ولا نأمن أن تكون فتنة على الجميع إذا تركت، والمناصحة تكون بالأسلوب الشرعي الذي يحقق المصلحة وأقصد

بهذا أن بعض وجوه المناصحة القائمة الآن والتي لا تخلو من التجريح والتشهير أخشى ألا تجدي ولا تفيد، بل ربما تؤدي إلى تمادي بعض الناس في الأخطاء، لأن أكثر وسائل النصح من المؤلفات والكتب التي كُتبت وتكتب في نقد بعض الدعوات والدعاة فيها شيء من التهجم والقسوة والتجريح والسب واللمز والحكم باللوازم والظنون وهذا لا أظنه أسلوب إصلاح، فأسلوب الإصلاح هو أن تُعرض عند المناصحة عما يثير في الخصم العناد، أو التمادي في باطله، ونسلك المسالك التي هي أقرب إلى الإشفاق والنصيحة وحب الخير وحب الاستقامة للآخرين، وهذا هو المنهج الذي يحسن أن يُسلك في تقويم الدعوات- جميعاً، خاصة في هذا الوقت.

فالمناصحة يجب أن تتركز على النقد الهادف المنصف المشفق الناصح، وأن يصبحها شيء من الرفق، وإقامة الدليل، وبيان الحجة دون الإشارة إلى الخطأ الجارح، أو اللزم به، أو السب، أو التجريح، أو التخطئة أو اتهام النيات والقلوب أو الاستفزاز أو غير ذلك مما يفيد المنصوح، ولا يؤدي إلى استفزازه وإلى تماديه في خطئه، ولا مانع عند البيان والتقويم العام من ذكر أخطاء الدعوات، لكن بشرط ألا نشخص ولا نشهر ولا نسمي لغير ضرورة، وإنما على القاعدة الشرعية التي كان الرسول \_ صلى الله عليه وسلم \_ ينصح بها وهي "ما بال أقوام" (٢)

فأسلوب المناصحة الشرعي يجب أن يكون بعيداً عن التهجم والقبح والتجريح أو الإلزام بما لا يلزم، أو حتى الإلزام بالخطأ وإن كان واضحاً صريحاً . إذا صرح المخالف بعدم التزامه.

سادساً : من الوسائل التي لعلها تنفع:

ينبغي على المشايخ وأهل العلم أن يعززوا من دور المؤسسات الخيرية، والمنظمات الإسلامية الموثوقة، والمراكز الإسلامية النزيهة، فإن فيها خيراً كثيراً -ولو أنها دُعمت وسخرت لها بعض طاقات أهل العلم، لتحقيق من خلالها نفع كثير، لأن لها صلة بكثير من المسلمين، وعندها من الإمكانيات والتجارب والوسائل ما لا يوجد عند أفراد العلماء وطلاب العلم.

---

(١) البخاري في صحيحه ١/١٩٧ كتاب العلم/باب من يرد الله به خيراً وفي ١٣/٣١٦ كتاب الاعتصام/باب لا تزال طائفة من أمتي ومسلم في صحيحه (٧١٩) كتاب الزكاة/باب النهي عن المسألة وفي (١٥٢٤) كتاب الإمارة/باب قوله كَلَّيْهِ " لا تزال طائفة.. من حديث معاوية ابن أبي سفيان- وله عندهما تنمة. وأخرجه الترمذي في سننه (٢٦٤٧) كتاب العلم/باب إذا أراد الله بعبده خيراً من حديث ابن عباس وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) وردت في كثير من الأحاديث الصحيحة، منها على سبيل المثال: \*ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس-مرفوعاً: " ما بال أقوام قالوا كذا وكذا؟ لكنني أصلي وأنام و... " الحديث. \*وما أخرجه أيضاً - من حديث عائشة-مرفوعاً: " ما بال أقوام يبتزّهون عن الشيء أصنعه... ". \*وما أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس مرفوعاً: " ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء... ". وأحياناً يرد بلفظ: " ما بال أحدكم " كما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم: " ما بال أحدكم يقوم مستقبل ربه فيتنزع أمامه؟... " الحديث وأحياناً بلفظ: " ما بال رجال يواصلون؟ إنكم لستم مثلي... " أخرجه مسلم عن أنس وأحياناً: " ما بال الذين يرمون بأيديهم في الصلاة كأنها أنساب الخيل الشمس؟.. " أخرجه الإمام أحمد، وأبو داود، والنسائي من حديث جابر بن سمرة.